دور الحكم المحلي ومؤسساته في التنمية المحلية

أ. نورالدين تمجغدين
جامعة ورقلة

أ. الحاج عرابة
جامعة ورقلة

الملخص:

تحظى عملية التنمية على المستوى المحلي اهتماماً خاصاً من قبل الدول المتقدمة النامية على حد سواء، وذلك نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخول والمعيشة للأفراد، وفي السنوات الأخيرة شهد العالم العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق ما يعرف بالعولمة وما كان لها من تداعيات على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور المؤسسات المحلية بصفة خاصة في عملية التنمية، وأبرز هذه التحولات هو الاتجاه المتزايد للعديد من الدول إلى تبني نمط اقتصاد السوق، وتطور دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الراشد وتمكين المواطنين وتنامي قوة ونفوذ المجتمع المدني، والتوجه أكثر إلى اللامركزية التي تسمح بالتقرب أكثر إلى احتياجات الأفراد لحل مشاكلهم عبر المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار، وهذا الدفع ترافق معه اهتمام متصاعد لدى كثير من الدول بعملية التنمية المحلية التي ترتكز على نقل المسؤوليات والأدوار من الحكومة المركزية إلى المؤسسات المحلية و التي أصبح يتعين عليها الارتقاء في أساليب عملها وتبنيها لمفاهيم مأخوذة من إدارة الأعمال كالمقارنة المرجعية Benchmarkingوإدارة الجودة الشاملة TQM، وتطبيق ما يعرف بالحوكمة المحلية والقائمة على إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في عملية التنمية المحلية، ومن هذا المنظور يمكن للمؤسسات المحلية أن تؤدي أدوارها وتكون أكثر استجابة لمطالب وتطلعات الأفراد.

نسعى من خلال هذه الورقة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي العوامل التي يتوقف عليها نجاح برامج التنمية المحلية ؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن للمؤسسات المحلية أن تحقق أهدافها في ظل التحولات المختلفة؟
- ✓ ما هي الأنماط المؤسسية التي يمكن أن تقوم بأدوار التنمية المحلية ؟

المنارة للاستشارات

مقدمة :

تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بأدوار فعالة في عملية التنمية في ظل المتغيرات والتحولات التكنولوجية، وتفرض التغيرات المعاصرة التي تعيشها الدول المختلفة، وبشكل خاص الدول النامية ومنها البلدان العربية عدة تحديات بفعل العولمة وتأثيراتها واتساع عمليات الانفتاح العالمي التجاري والثقافي والسياسي والأمني وتصاعد مخاطر تدني مستويات المعيشة وانتشار ما يعرف بالفساد الإداري والمالي، مما جعل ضرورة الارتقاء بالنظم الحكومية وفي مقدمتها نظام الإدارة المحلية إلى ما يمكن الحكومات من تحمل المسؤوليات بمنهجية تكامل الأدوار وبالشكل الذي يسمح بإدماج المواطن والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص في عملية صناعة السياسات والقرارات والمساهمة في خلق بيئة تنموية ومستدامة.

إن اعتماد الدول على نمط اقتصاد السوق جعل منها تتبنى عدة تغييرات في أساليب العمل الإداري ومنها الانتقال من نظم تستخدم التخطيط المركزي إلى أنماط لامركزية تستند على عدم تدخل الحكومات المركزية في إدارة الحكومات المحلية وتوفير موارد مستقلة لهذه الإدارة لتدبر برامجها وتطور من قدرات مواردها المؤسسية والبشرية والمالية.

وفي كثير من البلدان يوفر أسلوب اللامركزية السياق الذي يتم فيه بحث الإجراءات التصحيحية لإصلاح الإدارة الحكومية، فالدول الديمقراطية تطبق أسلوب اللامركزية باعتباره أحد أساسيات تطبيق الديمقراطية إذ تسمح للسلطات المحلية الحق في اتخاذ القرارات فيما يخص الشؤون المحلية كما تمكن عملية تفويض بعض السلطات لهذه المحليات في إدارة شؤونها بكفاءة، ولابد الإشارة إلى أن وجود دور فاعل وموجه من طرف الدولة في مجال الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية يعد أمرا في غاية الأهمية، فالدولة هي المسؤولة عن توفير البيئة الداخلية سواء كانت تشريعية أو سياسية أو اقتصادية ومالية وهي مسؤولة عن

المنارة للاستشارات

تهيئة البنى التحتية، ولهذا يجب أن يكون هناك وحدات محلية قوية وفاعلة قادرة على المساهمة في ذلك.

1. مفهوم التنمية والتنمية المحلية:

لطالما كانت مسألة التنمية الشغل الشاغل لدى المجتمعات البشرية والتي اختلفت فيها وجهات النظر حول تحديد ماهيتها، إلا أنه يمكن القول أن التنمية تعد من المصطلحات الحديثة التي لم يتعرف إليها العالم إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد انتشر المصطلح في البداية باعتباره مصطلحا اقتصاديا، حيث عرفت التنمية الاقتصادية كاتجاه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والوصول به إلى معدلات عالية تواكب الزيادة السكانية، وتتناسب مع تزايد الاحتياجات البشرية. أو كما أشار إلى ذلك تعريف هيئة الأمم المتحدة "التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع."

ثم تطور مفهوم التنمية ليصبح أكثر اتساعا بحيث شمل إلى جانب التطوير الاقتصادي، التطوير الاجتماعي لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن ظلت لفترة غير قصيرة تقتصر على الجوانب الاقتصادية.

فقد برز خلال التسعينات مفهوم التنمية البشرية باعتبار الإنسان محور التنمية، ثم اتسع مرة أخرى ليسجل التنمية بمفهومها الإنساني الشامل كحق من حقوق الإنسان والحق في الحرية و العدل والمساورة وهي شروط تعزيز الخيارات الإنسانية لنجاح التنمية في تحقيق أهدافها، ثم بعد ذلك شكل مفهوم الأمن الإنساني أحد المحاور الهامة في مفهوم التنمية[2]، ومع انتشار المصطلح ودخوله إلى مجال التطبيق العملي خلال النصف الثاني من القرن العشرين اتسعت تعريفاته لتصبح أكثر شمولية بظهور المجتمع اجتماعيا واقتصاديا وعلميا وثقافيا، بحيث يكون المجتمع كله في حركة تطوير دائمة. والتنمية المستدامة هي تنمية مستمرة ليس لها

المنارة للاستشارات

حدود، فالدول النامية تسعى للوصول إلى مستوى متطور يماثل المستوى الذي وصلت إليه الدول المتقدمة، والدول المتقدمة تواصل سعيها لإيجاد أو اشتقاق وسائل تحسن استخدامها لمواردها الطبيعية، وتحسن حالة البيئة التي تعيش فيها شعوبها وترفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشعوب من خلال توسيع الخيارات حتى يتمتعوا بحياة مستقرة.[3]

أما مفهوم التنمية المحلية فلقد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال سنوات الستينات والسبعينات ظهر هذا المفهوم بفرنسا كرد فعل على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة، على أساس الانتماء للسكان إلى مكان عيشهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو اقتصادية متناسقة عبر حركية داخلية لإبراز الخاصيات والموارد المحلية باندماجها و المشاركة في تطور وازدهار المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة من خلال التعاون ومضاعفة ممارسات التنمية المحلية كآليات لتهيئة الإقليم.

كما ظهر أيضا كحل أنجع لإحداث التنمية الشاملة، فالطريق الوحيد للتنمية الشاملة هو التنمية الأفقية التي ينخرط فيها كل السكان والتي تشمل جميع المناطق المكونة للتراب الوطني. فالدولة مثلا ترسم الأهداف والتوجهات المطلوبة لتقدم كل قطاع، والتطبيق يتم من المحلي إلى الوطني. و لا تتحقق بمفهومها العلمي والشامل وببعدها المحلي والوطني إلا من خلال مشاركة جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، وإذا كانت التنمية المحلية فعل ونشاط موجه أولا وأخيرا إلى عدد السكان في منطقة معينة فإنه من الطبيعي أن تكون الجماعات المحلية الجزء المستهدف بالفعل التنموي.[4]

ويمكن القول أن التنمية المحلية يقصد بها:" القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كمًا ونوعًا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر

المنارة للاستشارات

البشري وتطويره ماديًا وثقافيًا وروحيًا الشرط الأساسي لكل تنمية حقيقية (الرأسمال الاجتماعي).[5]

و هناك من يعرفها بأنها" حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع و بناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة ".[6]

ونعني كذلك بمفهوم التنمية المحلية، تفريع المجهود التنموي للدولة من المستوى الوطني إلى الأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية، بطريقة تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات الحكم بشكل مباشر أكثر، و بذلك يتم خلق فرص منصفة لجميع مواطني الدولة، كما يتم صياغة برامج تنموية مبنية وفق ما تقتضيه الحاجات والأولويات المحلية. وتهددف التنمية المحلية إلى تحقيق اقتصاد أكثر إنسانية، بحيث يتم بمقتضاها رد الاعتبار للإنسان. ويهدف هذا النوع من التنمية للاستثمار البشري في الجماعات المحلية بخصوصياتها وتراثها المحلي. و عليه تنص المادة الثانية من إعلان "الحق في التنمية " أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك في هذا الحق والمستفيد منه.[7]

ويعتمد مفهوم التنمية المحلية علي عدد من المعايير التي يجب توفرها مثل إشراك القطاعات الفاعلة في الوسط الجغرافي المحلي، استحداث نظم و مؤسسات للشراكة، دراسة المجال المحلي و تحليله، و وضع برامج عمل علي ذلك الأساس، التخلص من مركزية قرارات التنمية و تمركزها في مناطق معينة.[8]

كما يجب الإشارة إلى أن نظم الحكم المحلي ذات خصائص اجتماعية وخصائص سياسية، فهي اجتماعيا تتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، وكذلك تتأثر بالعادات والتقاليد للأفراد والجماعات، وتعتبرا لإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم المحلي، يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات

المنارة للاستشارات

محلية منتخبة ومستقلة، وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية.

وقد ظهرت الحكومة المحلية كواقع تنظيمي قانوني منذ زمن بعيد ولكنها أصبحت واقعا معروفا بظهور النظم الديمقراطية الحديثة، وهناك عدة مقومات رئيسية يجب توافرها حتى يتمكن نظام الإدارة المحلية من تحقيق

الأهداف المرجوة منه، وتشمل ثلاث عناصر: الإقليم المحلي، التمويل، مشاركة المواطن المحلي.

2. عوامل نجاح التنمية المحلية:

يعتمد نجاح التنمية المحلية اجتماعيا واقتصادية على عوامل عديدة أبرزها:[9]

أولا: وجود نظام محلي كفء وفعال: تختلف وحدات ومستويات وهياكل وسلطات ومسؤوليات النظام المحلي من دولة إلى أخرى، تبعا للمعطيات الجغرافية والديمقراطية والإرث التاريخي وطبيعة نظام الحكم والثقافة السائدة إلى أنه يمكن أن نلاحظ رغم اختلاف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين بلدان العالم إلى أن هناك تزايد الاعتماد على أدوار المجالس والهيئات المحلية في تقديم الخدمات وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: توافر التمويل المحلي: تعاني العديد من الهيئات المحلية قصور في الموارد المالية المتاحة مما_يجعلها غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات والمطالب المحلية، ذلك لأن الحكومات المركزية تستحوذ على الموارد المالية مما يقلل من نصيب المحليات إضافة إلى فقدان هذه الأخيرة حرية التصرف في حصتها من الموازنة العامة، ومن هنا تبرز الأهمية الكبرى سواء في تنويع مصادر التمويل المحلي بما يعزز القدرة المالية لهذه الهيئات وإضفاء قدر من المرونة على أنظمة التمويل المحلي.

ثالثا: طبيعة العلاقات المركزية المحلية، فكلما اتسعت صلاحيات الحكومة المركزية تهمش وتقلص دور المحليات والعكس صحيح وعليه يتطلب تفعيل النظام المحلي ضرورة انسحاب تدريجي للمركزية وإعطاء الفرصة للإدارة المحلية ومبادرة

المنارة للاستشارات

المجتمع المحلي في تسيير شؤونه بكفاءة وهنا لا يجب إغفال دور الحكومة المركزية في رسم السياسات العامة و تحديد مؤشرات الأداء.

رابعا: الشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في جهود التنمية المحلية، فهذه الشراكة تسمح بظهور أدوار جميع فئات المجتمع وتنظيماته، كما تهيئ المناخ الملائم لجذب الاستثمارات وتساعد في تعبئة كل الموارد والطاقات المتاحة محليا.

3. أبعاد التنمية المحلية بالنسبة للجزائر: (التطلعات التنموية):

إن الهدف الأول والأساسي للتنمية المحلية في الجزائر، يتمثل في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للمواطن، وهذا لن يحدث إلا بوجود آفاق وتطلعات تنموية على المستوى المحلي تتمثل في تدعيم الاستثمار المحلي و تفعيل دور المواطنين في التنمية المحلية.

- **تدعيم الاستثمار المحلي:** يعد الاستثمار المباشر أحد أشكال الاستثمار المحلي و يهدف هذا الاستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بميادين متعددة منها الاستثمار المالي والأسواق المالية، والتي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة. إن تجربة الاستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان، إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية، فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الاستثمار بشكل مباشر ايجابي وفعال يخدم أهداف التنمية المحلية ويحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية من تحقيق مختلف البرامج التنموية. كذلك بإمكان الجماعات المحلية الدخول في شراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط أو الأعباء.

المنارة للاستشارات

إن قانون الاستثمار93- 12 أعطى للاستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل لجنة المساعدة من أجل ترقية وتحديد الاستثمارات **CALPI** على المستوى المحلي والوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات على المستوى الوطني **APSI** حيث تتكفل هاتين الهيئتين بمايلي:

- تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية.
- ضمان ترقية الاستثمارات.
- توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية " الاقتصادية، التقنية، التشريعية، التنظيمية " والمتعلقة بمجال استثماراتهم وطرق استفادتهم من التسهيلات المتوفرة.
- تحديد المشاريع التي تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني أو المحلي.

إن الاستثمار المحلي يعد أحد دعائم التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وناجح، وفي ظل ما تقتضيه متغيرات اقتصاد السوق والعولمة وحرية التجارة والمنافسة الاقتصادية.

✍ **تفعيل القاعدة في التنمية المحلية:** لكي تتحقق التنمية المحلية وبالتالي التنمية الشاملة للوطن، لابد من المرور الحتمي بالقاعدة وذلك بالتقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجاته. وتحتاج الدول النامية إلى دعم لاقتصاديات التنمية الاقتصادية حتى تساهم جهود الأفراد في استكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب الوصول إليه.[10] ولهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطياتها وإمكانيات للمواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة.[11] ومن ثمة فانه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية وبالخصوص البلديات عبارة عن مؤسسات يترأسها رئيس مجلس شعبي بلدي والذي يعكس رغبات المواطنين فيها، ويقوم بتسييرها موظفوها بالاشتراك مع مواطنيها. بحيث يسعون كلهم

المنارة للاستشارات

وجماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبوا كلها إلى تحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطن.

4. الأنماط المؤسسية للتنمية المحلية:

إن التحديات التي تواجهها دول العالم اليوم تجعلها من الصعوبة تحمل كافة الأعباء التي تقابلها أثناء رسم مسيرتها التنموية لذا أصبح ضروريا الاستعانة بشراكات في سبيل تحقيق أهدافها التنموية والتي تتمثل خاصة في: القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وكل هيئات المجتمع المدني.

إن أهمية دور القطاع الخاص بالتنمية المحلية مرتبط بمدى إسهامه في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية والتي يأتي على رأسها البطالة، تدني مستويات الدخل والتلوث، ولا يمكن لأي مجتمع مواجهة هذه التحديات بالاعتماد على قطاع دون الآخر.

إن النظرة المشتركة للتنمية المحلية تجعل تحسين أداء الأجهزة الحكومية المحلية محل اهتمام القطاع الخاص، إذ أن كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية تؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتها، و لذا لا نستطيع تصور نجاح القطاع الخاص وتطويره دون المشاريع العامة والأنظمة والسياسات الحكومية .ولذا فان أي محاولة لتطوير الأجهزة المحلية يلزم أن ينطلق من مفهوم بناء القدرات المحلية وهو تطوير أداء العاملين والأنظمة المحلية من خلال استراتيجية مشتركة تربط جميع الأنشطة والموارد والاستثمارات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية المحلية.

إن تحديد مسار الاقتصاد المحلي نحو الاتجاه الصحيح يبدأ بالرؤية المستقبلية والمصلحة المشتركة بين القطاعين العام والخاص والاقتناع والإيمان التام بان هذه الشراكة هي منطلق التنمية الحقيقية في المجتمعات المحلية .وهي تستلزم من كلا الطرفين أن يلعب الدور المطلوب بالمستوى المطلوب حتى يتحقق التكامل المطلوب.[12]

إن الحديث عن أهمية المجتمع المدني أو ما يعرف في الأدبيات الاجتماعية والسياسية الغربية بالقطاع الثالث وأهميته في المساهمة في الأداء السوسيتنموي إذ

المنارة للاستشارات

تتفق معظم المقاربات الفكرية والفلسفات الاجتماعية الحالية والمتعلقة بإدارة التنمية الشاملة على أهمية وقيمة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية و يعرف المختص في شؤون الديمقراطية Diamond Larry المجتمع المدني" على أنه حيز لحياة اجتماعية تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني ومجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة.[13]

"وتهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح، وتقوم بممارسة تطوير والإصلاح المستمر للدولة وكذا مساعدتها في التنمية، ويورد البنك الدولي أربعة أسباب رئيسية للشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المحلية داخل الدول:[14]

- تعتبر منظمات المجتمع المدني أكثر الطرق فعالية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة.
- منظمات المجتمع المدني وحدها الأقدر على ضمان وصول أصوات والفقراء والمهمشين ومختلف الفئات الاجتماعية والمهنية إلى الحكومات والجهات المعنية.
- تشجيع مساءلة وشفافية القطاع العام عن طريق زيادة الضغط بفرض تحقيق التنمية الحقيقية.
- إحقاق الشراكة مع الحكومات لتجسيد الخدمات الاجتماعية

لكن ما يمكن ملاحظته لدى تتبع المسار التنموي للعديد من الدول الناشئة ومنها الجزائر عدم الاهتمام بشكل كافي بالدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تؤديه ضمن عملية التنمية الشاملة هذه، ومن ثمة أيضا دورها في التنمية المحلية.فعادة ما يتم تهميش هذه المؤسسات واستخدامها فقط في المناسبات السياسية كالانتخابات مثلا ،وعدم اللجوء إليها في المساعدة على معالجة القضايا الكبرى التي تهم المجتمع مثل البطالة ومحاربة الفقر وكشف الفساد.

المنارة للاستشارات

إن ما يجعلنا نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تضطلع به في ميدان التنمية المحلية، وجود نسيج معتبر من هذه المؤسسات في الجزائر والتي تحتاج لتفعيلها فقط لتحقق أغراضا تنموية محلية عديدة .وتعد الجزائر من الدول الناشئة التي تتميز بوجود نسيج معتبر من مؤسسات المجتمع المدني سواء كانت ذات طابع وطني أو محلي .ومن الأمثلة على هذه المؤسسات، الاتحاديات المهنية المختلفة، الجمعيات الخيرية، وسائل الإعلام ، جمعيات رجال الأعمال، وحتى الزكاة يمكن تأهيلها لأغراض التنمية المحلية[15]

ولكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات التنموية ورصد حسن تنفيذها والمطالبة بتصويبها عندما تدعو الحاجة لذلك، لا بد التوقف عند ابرز التحديات التالية التي يواجهها:[16]

التحديات الموضوعية:

- الإطار القانوني الذي ينظم عمل مختلف هيئات المجتمع المدني والآليات التي تضمن مشاركته الفاعلة والمؤثرة في صنع القرارات.
- مستويات المركزية ودور السلطات المحلية، وتعاطي السلطات المركزية والمحلية معه، بما في ذلك الشفافية في الحصول على المعلومات اللازمة والحق في الإطلاع، والقدرة على المحاسبة والمساءلة.
- معدلات التنمية والتمكين والموارد المتاحة.

التحديات الذاتية:

- القدرات الذاتية والقدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل.
- آليات الحكم الرشيد داخل المؤسسات كالشفافية والمساءلة والمحاسبة، والمشاركة، وتداول السلطة
- التشبيك والتنسيق والتعاون، وبناء التحالفات.

وبالتالي، ولكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها المطلوب،كشريك فاعل وقوي في عملية التنمية، لابد من العمل على مواجهة التحديات أعلاه.

المنارة للاستشارات

الخلاصة:

إن التحديات التي يفرضها الواقع العالمي اليوم تجعلنا نفكر في مستقبلنا كيف سيكون؟ والإجابة على هذا السؤال تستدعي منا جميعا تقاسم وجهات النظر وكذا التخلي بالمسؤولية اتجاه أعمالنا ،والتفكير في إقامة تنمية حقيقية قادرة على الاستجابة لطموحات المجتمع لا يكون إلا بوجود شراكات حقيقية بين الإدارة المركزية المتمثلة في الحكومة والقطاع الخاص و المجتمع المدني وهذا في ظل مقاربة شمولية تساهم فيه كل هذه الفعاليات وذلك وفق مبادئ الحكم الراشد والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة.

إن الارتقاء بأدوار مؤسسات الحكم المحلي وذلك عن طريق تقوية البناء التنظيمي والإداري والقانوني والمالي سيمكنها من أن تكون أكثر فاعلية في تحقيق أهداف التنمية المحلية.وترقية الممارسة الديمقراطية وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة كفيلة بالحد من التجاوزات التي تضر بالبلد وتضيع قدرا هاما من الموارد وترهن مستقبل الأجيال بفعل مثل هذه السلوكيات.

إن تجارب الدول المتقدمة في ميدان التنمية عبر الزمن أثبتت أنها كل مرة تستفيد من أخطاءها وتقوم انحرافاتها وهي في ذلك تضع الإنسان مصدر اهتمامها وتركز على الاستثمار في قدراته لأنه في واقع الأمر

هو الذي يحقق الفارق النوعي والقيمة المضافة في المجتمعات.

المنارة للاستشارات

الهوامش:

1. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، السعودية، 2006.
2. صالح زياني، موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر، ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني: "الإصلاح الإداري والتنمية المحلية" يومي 04/03/ديسمبر2006، المركز الجامعي خميس مليانة.
3. زرزور براهمي، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني: "اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، يومي: 7/6جوان2006 ، المركز الجامعي المدية.
4. أعمر عزاوي، سايح بوزيد، دور الجماعات المحلية في دعم وتحقيق آفاق التنمية المحلية المستدامة، الأيام الدراسية حول الروح المقاولاتية عاملا لتشجيع التنمية المحلية المستدامة، يومي 2008/06/05، جامعة ورقلة.
5. دور الوعي البيئي في التنمية المحلية، مقال إلكتروني من الموقع: www.arabic.tharwa Project
6. أعمر عزاوي، سايح بوزيد ، مرجع سبق ذكره.
7. القرار41 /128، إعلان الحق في التنمية، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديسمبر 1986.
8. حسن بشير ، محمد نور، التنمية المحلية- المفهوم والخيارات- على الخط : ت Http www.sadanile.com/indexphp
الاطلاع يوم 2010/03/26.
9. سميرمحمد عبد الوهاب، كمال محمود المنوفي، الإدارة المحلية والتنمية في ضل إعادة صياغة دور الدولة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، مصر، 2007.

المنارة للاستشارات

10. عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
11. الطيب ماتلو،» التنمية المحلية: آفاق ومعاينات"، مجلة الفكر البرلماني، الجزائر، العدد الرابع، أكتوبر 2003.
12. عدنان بن عبدالله الشيحة، هل تطوير أداء الأجهزة المحلية من صالح القطاع الخاص، على الخط: http://www.psclocalgov.org.sa/articles/more/30.pdf تم الاطلاع يوم 2010/1/25.
13. صالح زياني، مرجع سبق ذكره.
14. تيطاوني الحاج، المجتمع المدني والتنمية المحلية في عصرالعولمة، ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني: "الإصلاح الإداري والتنمية المحلية" يومي 04/03/ديسمبر2006، المركز الجامعي خميس مليانة.
15. صالح زياني، مرجع سبق ذكره.
16. الدور المتنامي للمجتمع المدني في التنمية، على الخط: تم الاطلاع يوم 2010/03/25
http://www.annd.org/pdf/emerging%20role%20

المنارة للاستشارات